

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (البقرة: 235)

❁ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

لَمَّا حَدَّدَ اللَّهُ تَعَالَى مُدَّةَ لِمَنْعِهِنَّ عَنِ الرِّجَالِ بَيَّنَّ أَنَّ التَّعْرِيزَ بِالْخِطْبَةِ لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْمَنْعِ، فَقَالَ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: لَا إِثْمَ ﴿فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ﴾ أي: قُلْتُمُوهُ، وَأَنْتُمْ تَقْصِدُونَ مَا هُوَ بَعِيدٌ عَنْهُ كَأَنَّهُ فِي جَانِبٍ، وَهُوَ فِي جَانِبٍ آخَرَ لَا يَتَأَدَّى إِلَيْهِ (1). فَحَدِيثُ السِّيَاقِ السَّابِقِ عَنْ أَحْكَامِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ، وَعِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَوُجُوبِ اسْتِيفَاءِ زَمَنِ الْعِدَّةِ كَامِلًا، وَضَرُورَةِ التَّزَامِ الْمُعْتَدَّاتِ بِأَدَابِ الْحِدَادِ، وَأَنَّ الْمُطَلَّاقَاتِ إِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ جَازَ أَنْ يَفْعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مَا أَرَدْنَ مِنَ التَّزْوِجِ وَالتَّطْيِيبِ وَالتَّعَرُّضِ لِلْخُطَّابِ بِالْمَعْرُوفِ رَغْبَةً فِي الزَّوْاجِ، فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهِنَّ إِذَا لَمْ يَبْلُغْنَ ذَلِكَ، فَالْتَّزَوُّجُ فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ حَرَامٌ، وَلَمَّا كَانَ التَّحَدُّثُ فِي التَّزَوُّجِ إِنَّمَا يَقْصِدُ مِنْهُ الْمُتَحَدِّثُ حُصُولَ الزَّوْاجِ، وَكَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَتَسَابَقُوا إِلَى خِطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ وَمُوَاعِدَتِهَا حَرَصًا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ بِهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَبَيَّنَ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ حُرْمَةَ ذَلِكَ لَهُمْ، وَرَخَّصَ فِي شَيْءٍ مِنَ التَّعْرِيزِ بِالْخِطْبَةِ دُونَ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ الْمُحَرَّمِ؛ وَلِذَلِكَ عَطَفَ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى سَابِقِهِ (2).

كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ مِنْ أَحْكَامِ الرِّجَالِ فِيمَا يَخْصُ النِّسَاءُ الْمُعْتَدَّاتِ عَنْ وَفَاةٍ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُذَكَّرَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَحْكَامِهِنَّ قَبْلَ الْبُلُوغِ مِنَ الْأَجْلِ وَبَعْدَهُ.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 3/344.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/450.

❁ شَرْحُ الْمُفْرَدَاتِ:

- (1) ﴿وَلَا جُنَاحَ﴾: لا حَرَجَ، ولا إِثْمَ، وسبق شرحها مفصلاً قريباً.
- (2) ﴿عَرَضْتُمْ﴾: التَّعْرِيزُ أصله: من عَرَضَ الشَّيْءُ، وهو جانبه، كأنه يَحُومُ به ولا يُظْهِرُه. وهو ضدُّ التَّصْرِيحِ، ومعناه: تضمين الكلام ما يَصْلُحُ للدَّلَالَةِ على المقصودِ، ويَصْلُحُ للدَّلَالَةِ على غير المقصودِ، إِلَّا أَنَّ إِشْعَارَهُ بجانب المقصودِ أَثْمٌ وأَرْجَحُ⁽¹⁾.
والتَّعْرِيزُ أيضاً: كلامٌ له وجهان من صدق وكذب، أو ظاهر وباطن، أو: إيهام المقصود بما لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً⁽²⁾.
والتَّعْرِيزُ قد يُسَمَّى تَلْوِيحًا؛ لَأَنَّهُ يَلُوحُ منه ما يُرِيدُ.
والمعنى المراد لَوَحْتُمْ وَأَشَرْتُمْ به، دون تصريح⁽³⁾.
- (3) ﴿خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾: الخِطْبَةُ مَصْدَرٌ بِمَنْزِلَةِ الخُطْبِ، وهو مِثْلُ قولك: إِنَّهُ الحَسَنُ القَعْدَةُ والجلِيسَةُ، تريدُ القُعُودَ والجلُوسَ. وفي اشتقاقه وجهان:
الأوَّلُ: أَنَّ الخُطْبَ هو الأَمْرُ والشَّانُ، يُقَالُ: ما خُطِبَكَ؟ أي: ما شَأْنُكَ؟، فقولهم: خُطِبَ فُلَانٌ فُلَانَةً، أي: سألها أَمْرًا وشَأْنًا في نَفْسِهَا.
والآخر: أصلُ الخِطْبَةِ مِنَ الخطابِ الَّذِي هو الكلامُ، يُقَالُ: خُطِبَ المرأةُ خِطْبَةً؛ لَأَنَّهُ خَاطِبٌ في عَقْدِ النِّكَاحِ. وَخُطِبَ خُطْبَةً؛ أي: خَاطَبَ بِالزَّجْرِ والوَعْظِ. والخُطْبُ: الأَمْرُ العَظِيمُ؛ لَأَنَّهُ يُحْتَاجُ فيه إلى خِطَابٍ كَثِيرٍ، لكن الخُطْبَةُ تختصُّ بالموعظة، والخِطْبَةُ بطلب المرأة⁽⁴⁾.
- والمُرَاد بالنِّسَاءِ في هذه الآية المُعْتَدَاتُ لوفاء أزواجهنَّ، أو المطلقات طلاقاً بائناً.
- (4) ﴿أَكْنَنْتُمْ﴾: كَنَنْتُ العلمَ وَأَكْنَنْتُهُ، فهو مَكْنُونٌ ومُكْنً، وَكَنَنْتُ الجاريةَ وَأَكْنَنْتُهَا، فهي مَكْنُونَةٌ ومُكْنَةٌ. والكَنُّ جمع أَكْنَانٍ، والكَنُّ ما يَحْمِي وَيَسْتَرُ ويصون عَمَّا يُؤْذِي، وَيُقَالُ: أَكْنَنْتُ: أي: سَتَرْتُ، وهذا يَخُصُّ بما يُسْتَرُ في الضَّمِيرِ، وهو ضدُّ أَظْهَرْتُ

(1) 3 - يُنْظَرُ: الرَّازِي، مفاتيح الغيب: 7/134.

(2) الراغب، المفردات: (عرض)، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 1/247.

(3) مخلوف، كلمات القرآن، ص: 29.

(4) الراغب، المفردات: (خطب)، والرازي، مفاتيح الغيب: 7/135.

وأعلنت. وسُمِّيتِ المرأةُ المتزوجةَ كَنَّةً؛ لحمايتها من حيث إنها تُحَفَظُ وتُصَانُ في بيت زوجها. والمراد من قوله تعالى: ﴿أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾: أضمرتم في قلوبكم فلم تذكروه تصريحاً ولا تلميحاً⁽¹⁾.

(5) ﴿لَا تَوَاعِدُوهُنَّ﴾: الوعدُ يكون في الخير والشرِّ، يُقال: وَعَدْتُهُ بِنَفْعٍ وَضُرٍّ وَعَدًّا وَمَوْعِدًا وَمِيعَادًا، والوعيدُ في الشرِّ خاصّة⁽²⁾.

ويُقال: أرضٌ واعدةٌ: إذا رُجِيَ خَيْرُهَا من المطر والأعشاب، وقد وَعَدَتْ: رُجِيَ خَيْرُهَا. ويومٌ واعدٌ: أوَّلُهُ يَعدُّ بحرّاً أو برد. وسَحَابٌ واعدٌ كأنَّه يَعدُّ بالمطر. وفرس واعدٌ: يَعدُّك جرياً بعد جري. والمعنى المحوري: الاحتواء على ما يوجد مستقبلاً زائداً عن الحال. ومنه: وَعَدَهُ بالأمر قال له: إِنَّهُ يَجْرِيهِ لَهُ أَوْ يُنِيلُهُ إِيَّاهُ⁽³⁾، والأصل في وَعَدَ وَأَوَّعَدَ أَنَّهما للخير والشرِّ، والذي جاء في القرآن من (أوعد) هو في الشرِّ: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ [الأعراف: 86].

والمعنى في الآية: النهي عن المواعدة على النكاح.

(6) ﴿سِرًّا﴾: السُّرُّ ما يُكْتَمُ، ومادّة السُّرِّ تدور حول الخفاء، وسِرُّ الشَّيء خيارُهُ؛ لأنَّه يُخْفَى، وَيُضْنُّ بِهِ.

والسُّرُّ في اللُّغة يُطْلَقُ على معانٍ عدّة⁽⁴⁾، منها: ما تَكَلَّمَ بِهِ فِي سِرِّهِ، وأخفى ما أضمر، والثَّانِي: شَطُّ الوادي، والثَّالِثُ: الزَّنا، والرَّابِعُ: الجِماع.

والمراد هنا: لا تذكروا لهنَّ صريح النكاح.

(7) ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا﴾: عَزَمَ، العَيْنُ والزَّاي والمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ على الصَّريمةِ والقطع. يُقال: عَزَمْتُ أَعَزَّمُ عَزْماً⁽⁵⁾ وَعَزَمًا وَعَزِيماً وَعَزِيمةً. وَعَزَمَهُ واعتَزَمَهُ: أراد فعله وقطع عليه، أَوْ جَدَّ في الأمر ويُقال: عَزَمْتُ على الأمر: عَقَدْتُ النِّيَّةَ على إِمضائِهِ، يَعَزِمُ عَزْماً⁽⁶⁾.

(1) الجوهرى، الصَّحاح، والسَّمين، عمدة الحَقَّاط (كنن).

(2) الرَّاغب، المفردات: (وَعَدَ).

(3) جبل، المعجم الاشتقاقي للوُضَل: (وعد).

(4) الجوهرى، الصَّحاح، (سرر)، وأحكام القرآن لابن العربي: 1/288.

(5) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (عزم).

(6) الفيروزآبادي: (عزم).

والمعنى: لا تَقْصِدُوا قَصْدًا جَازِمًا.

(8) ﴿عُقْدَةٌ﴾ (عَقَدَ): العَيْنُ والقَافُ والدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةٍ وَشِدَّةٍ وَثُوقٍ، وَإِلَيْهِ تَرْجِعُ فُرُوعُ البابِ كُلِّهَا. مِنْ ذَلِكَ عَقْدُ الْبِنَاءِ، وَالْجَمْعُ أَعْقَادٌ وَعُقُودٌ. وَلَوْ قِيلَ عَقْدٌ تَعْقِيدًا، أَيْ بَنَى عَقْدًا لَجَازَ. وَعَقَدْتُ الْحَبْلَ أَعْقِدُهُ عَقْدًا، وَقَدْ اِنْعَقَدَ، وَتِلْكَ هِيَ الْعُقْدَةُ⁽¹⁾.

المعنى المحوري: امتسك وتحبس ببلغ الأثناء شديداً. كعقد البناء وتماسك العسل والثرى (وشدة التماسك في العسل والثرى نسبة: لأنَّ العسل مائع والثرى تسيب كالرمل) وعقد الحبل. ومن معنويه: عقد العهد واليمين: أكدهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [البقرة: 89].

”وانعقد النكاح بين الزوجين، والبيع بين المتبايعين. وعقدة كل شيء - بالضم -: إبرامه“⁽²⁾. والمعنى: مَوْضِعُ الْعَقْدِ، وَهِيَ نَفْسُ النِّكَاحِ.

(9) ﴿الْكِتَابُ أَجَلٌ﴾: الْكِتَابُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، ثُمَّ سَمِيَ الْمَكْتُوبُ فِيهِ كِتَابًا، وَالْكِتَابُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلصَّحِيفَةِ مَعَ الْمَكْتُوبِ فِيهِ، وَالْكِتَابُ: الْفَرَضُ وَالْحُكْمُ وَالْقَدَرُ. وَبِعَبْرٍ عَنِ الْإِثْبَاتِ وَالتَّقْدِيرِ وَالْإِيجَابِ وَالْفَرَضِ وَالْعَزْمِ بِالْكِتَابَةِ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ يَرَادُ، ثُمَّ يَقَالُ، ثُمَّ يُكْتَبُ، فَالْإِرَادَةُ مَبْدَأٌ، وَالْكِتَابَةُ مُنْتَهَى⁽³⁾.

والمعنى المراد هنا: حَتَّى تَنْتَهِيَ الْعِدَّةُ.

❁ الْمَعْنَى الْإِجْمَالِيَّةُ:

ولا إثم عليكم - أيها الرجال - فيما تُلَمِّحُونَ بِهِ مِنْ طَلَبِ الزَّوْاجِ مِنَ النِّسَاءِ الْمُتَوَفَّى عَنْهُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ، أَوْ الْمُطَلَّقاتِ طَلَاقًا بَاطِلًا فِي أَثْنَاءِ عِدَّتِهِنَّ، وَلَا ذَنْبَ عَلَيْكُمْ أَيْضًا فِيمَا أَضْمَرْتُمُوهُ فِي أَنْفُسِكُمْ مِنْ نِيَّةِ الزَّوْاجِ بِهِنَّ بَعْدَ انْتِهَاءِ عِدَّتِهِنَّ. عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَ النِّسَاءَ الْمُعْتَدَاتِ، وَلَنْ تَصْبِرُوا عَلَى السُّكُوتِ عَنْهُنَّ لضعفكم؛ لِذَلِكَ أَبَاحَ لَكُمْ أَنْ تَذْكُرُوهُنَّ تَلْمِيحًا أَوْ إِضْمَارًا فِي النَّفْسِ، وَاحْذَرُوا أَنْ تَوَاعِدُوهُنَّ

النَّهْيُ عَنِ الْعَزْمِ
عَلَى عَقْدِ النِّكَاحِ
فِي زَمَانِ الْعِدَّةِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عقد).

(2) جبل، للعجم الاشتقاق للؤصل: (عزم).

(3) الزاغب، للفردات: (كتب).

على النكاح سِرًّا بالزنى أو الاتفاق على الزواج في أثناء العدة، إلا أن تقولوا قولاً يفهم منه أن مثلها يرغب فيها الأزواج، كأن يقول لها: إني أريد التزوج، وإني أحب أن تشاوريني عند انقضاء عدتك، ولا تعزموا على عقد النكاح في زمان العدة حتى تنقضي مدتها. واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فخافوه، واعلموا أن الله غفورٌ لمن تاب من ذنوبه، حليمٌ على عباده لا يعجل عليهم بالعقوبة (1).

❁ الإيضاح اللغوي والبلاغي:

وجه النهي عن التصريح:

إباحة التعريض
بخطبة المتوفى
عنهن أزواجهن:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ في الآية المباركة إباحة التعريض بخطبة المرأة المعتدة، ويقتضي ذلك النهي عن التصريح. والتعريض أن يذكر شيئاً يدلُّ به على شيءٍ لم يذكره. والمعنى: لا حرج في التعريض بخطبة المتوفى عنهن أزواجهن، كأن يقول لوليها: لا تسبقني إليها، أو بأن يقول لها: إني راغب في الزواج من مثلك، إن الله لسائقٌ إليك خيراً، وإنك لجميلة، وإن لي حاجة في النساء، وغيرها من العبارات التي تشير إلى رغبته في الزواج منها تلميحاً لا تصريحاً مراعاة لمشاعر أهل المتوفى، ولمشاعرها بوصفها حديثة عهد بوفاة زوجها.

وجه النفي بين (لا)، و(ليس):

النفي بـ(ولا)
جناح عليكم)
أقوى من النفي
بـ(ليس عليكم)
جناح)

النفي بـ(لا) في قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ﴾ في هذه الآية وما قبلها من آيات سورة البقرة: [158، 229، 230، 233، 234]. وما بعدها: [236، 240] وغيرها من مواضع ورود هذا الأسلوب من النفي في عموم القرآن الكريم: جاء التعبير فيها بصيغة الجملة الاسمية المؤكدة، والدالة على الثبوت متساوفاً مع خطورة موضوعاتها؛ لكونها حديثاً خاصاً بالعبادات والحقوق والعلاقات الأسرية وأحكام تنظيمها.

(1) نخبة من العلماء، التفسير لليسر، ص: 38.

أما التعبير بـ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ [البقرة: 198] وغيرهما من مواضع ورود هذا الأسلوب من النفي في عموم القرآن الكريم: فقد وردت في سياقات الحديث عن الآداب والأمر المعيشية اليومية كالبيع والشراء والتجارة وغيرها مما هو دون العبادات في الأهمية؛ لذا كان من المناسب لها استعمال صيغة الجملة الفعلية الأقل دلالة على الثبوت.

فلغة القرآن الكريم تؤثر التركيب الأول ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ على التركيب الثاني ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ في مقامات الحديث عن العبادات والحقوق والعلاقات الأسرية وأحكام تنظيمها، والتي تستدعي التوكيد؛ لأهمية تلك الموضوعات التي يلائم مقاماتها وسياقاتها التعبير الأول؛ لأنه يدل على الثبوت؛ لاسميّة الجملة المفتحة بلا النافية للجنس التي هي أقوى في النفي من ﴿لَيْسَ﴾، ولعلّ ترادف توكيدين باسميّة الجملة وبالنفي بـ (لا) النافية للجنس كان أقوى تجاوباً مع مضمون سياقات تلك الآيات.

دلالة آل التعريف في ﴿النِّسَاءِ﴾:

و(آل) في النساء للعهد، والمعهودات هي الأزواج المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾، ولا يمكن حملها على الاستغراق؛ لأنّ من النساء من يحرم التعريض بخطبتهنّ في العدة، كالرجعيات والبائنات⁽¹⁾.

آل في النساء
للعهد
والمعهودات هنّ
الأزواج المتوفى
عنها زوجها

وجه إباحة التعريض:

أباح الله تعالى التعريض في قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ﴾ تيسيراً على الراغبين في الزواج من المعتدات من وفاة، وحرّم التصريح في الحال، ثم قال: ﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾، والمراد أن يعقد قلبه أنّه سيصرّح بهذا في المستقبل، فالجملة الأولى لإباحة التعريض بالخطبة في الحال، وتحريم

التعريض رافة
الله تعالى
بعباده، وتيسير
للمعتدات من
وفاة

(1) الألوسي، روح المعاني: 2/150.

وقد فصل الفخر الرازي أحكام خطبة النساء بقوله: " النساء في حكم الخطبة على ثلاثة أقسام: أحدها: التي تجوز خطبتها تعريضاً وتصريحاً، وهي التي تكون خالية عن الأزواج والعقد، القسم الثاني: التي لا تجوز خطبتها لا تصريحاً ولا تعريضاً، وهي ما إذا كانت منكوبة للغير، القسم الثالث: أن يفصل بين التعريض والتصريح، وهي المعتدة غير الرجعية. والباين التي يجزّل لزوجها نكاحها في عدتها، وهي المختلعة والتي انفست نكاحها بغير أو غنة أو إفسار نفقتة. ينظر: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 6/130.

التّصريح في الحال، والجملة الثّانية ﴿أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ لإباحة التّصريح بما عقد في قلب الخاطب بعد انقضاء العِدّة في المستقبل⁽¹⁾، وجاء قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ بمثابة التّعليل الذي لأجله أباح ذلك.

وجه إباحة التّعريض، وتحريم التّصريح :

التّصريح لا
يَحْتَمِلُ غير
النّكاح؛ فهذا
حَرْمٌ

أجاب السّعديّ عن هذا وفصّله بقوله: "وأما التّعريض، فقد أسقط تعالى فيه الجناح، والفرق بينهما: أنّ التّصريح لا يَحْتَمِلُ غير النّكاح، فهذا حُرْمٌ؛ خوفاً من استعجالها وكذبها في انقضاء عِدّتها رغبةً في النّكاح، ففيه دلالة على منع وسائل المحرّم، وقضاء لحقّ زوجها الأوّل بعدم مُواعدها لغيره مُدّة عِدّتها. وأما التّعريض الذي يَحْتَمِلُ النّكاح وغيره فهو جائز للبائن كأن يقول لها: إنّي أريد التّزوج، وإنّي أُحِبُّ أن تشاوريني عند انقضاء عِدّتك ونحو ذلك، فهذا جائز؛ لأنّه ليس بمنزلة الصّريح، وفي النفوس داعٍ قويٌّ إليه، وكذلك إضمار الإنسان في نفسه أنّ يَتَزَوَّجَ مَنْ هي في عِدّتها إذا انقضت، ولهذا قال: ﴿أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ هذا التّفصيل كلّهُ في مُقدّمات العقد. وأما عقد النّكاح فلا يَحِلُّ ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ أي: تنقضي العِدّة.⁽²⁾

وزاد صاحب محاسن التّأويل سبباً آخر لِحَرَمِ التّصريح بالنّكاح على مَنْ يرغب في الزّواج من المُعتدّة من وفاة زوجها فقال: "وإنّما نهى عن ذلك؛ لأنّ المُواعدة بذكر الجماع والرّفث بين الأجنبي والأجنبيّة غير جائز إجمالاً، كالمُواعدة بينهما على وجه السّرّ إذ لا تنفكُ ظاهراً عن أن تكون مُواعدة بشيءٍ من المنكرات."⁽³⁾

(1) زاده، حاشية على التّيسار: 1/547.

(2) السّعدي، تيسير الكريم الرّحمن: 1/170.

(3) القاييمي، محاسن التّأويل: 3/235.

دلالة ﴿أَوْ﴾ في قوله: ﴿أَوْ أَكَنَنْتُمْ﴾:

الإكْنَانُ: الإخفاء والستر، وأفادت (أو) الإباحة، أي إباحة ما يُضْمَرُ في النَّفْسِ بقوله: ﴿أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾. والمعنى: أو سَتَرْتُمْ وَأَضْمَرْتُمْ في قلوبكم فلم تذكروه بألسنتكم لا مُعَرِّضِينَ ولا مُصَرِّحِينَ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ لا محالة، ولا تَتَفَكَّوْنَ عن النَّطْقِ برغبتكم فيهنَّ ولا تصبرون عنه⁽¹⁾.

علم الله أنكم
ستذكرونها لا
محالة

سِرُّ عطف الإكْنَانِ على التَّعْرِيزِ:

عُطِفَ الإكْنَانُ على التَّعْرِيزِ في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ لرفع الحرج ونفي الإثم مع أنَّ التَّعْرِيزَ من آثار الإكْنَانِ الذي لا يكون إلا عن عَزَمٍ في النَّفْسِ؛ لأنَّ المراد التَّنْبِيهَ على أنَّ العَزَمَ أمرٌ لا يُمْكِنُ دَفْعُهُ ولا النَّهْيُ عنه، فلمَّا كان كذلك، وكان تَكَلُّمُ العازِمِ بما عَزَمَ عليه جِبِلَّةً في الْبَشَرِ؛ لِضَعْفِ الصَّبْرِ على الْكِتْمَانِ، بَيَّنَّ اللَّهُ مَوْضِعَ الرُّخْصَةِ أَنَّهُ الرَّحْمَةُ بِالنَّاسِ مع الإِبْقَاءِ على احترام حالة الْعِدَّةِ، مع بيان عِلَّةِ هذا التَّرْخِيسِ، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ إلى نَفْيِ الْحَرَجِ، ففيه حِكْمَةٌ هذا التَّشْرِيعِ الَّذِي لم يَبَيِّنْ لَهُمْ من قَبْلِ⁽²⁾.

العطف للتنبيه
على أنَّ العزم
أمرٌ لا يُمكن
دفعه ولا النهي
عنه، والرخصة
رحمة بالناس

فائدة تأخير الإكْنَانِ عن التَّعْرِيزِ:

أَخَّرَ الإكْنَانُ في الذِّكْرِ؛ لِلتَّنْبِيهِ على أَنَّهُ أَفْضَلُ وأَبْقَى على ما لِلْعِدَّةِ مِنْ حُرْمَةٍ، مع التَّنْبِيهِ على أَنَّهُ نَادِرٌ وَقُوعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ لَكَانَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ ذِكْرِ الإكْنَانِ إلى ذِكْرِ التَّعْرِيزِ جَارِيًا على مُقْتَضَى ظَاهِرِ نَظْمِ الْكَلَامِ في أَنَّ يَكُونُ اللَّاحِقُ زَائِدَ الْمَعْنَى على ما يَشْمَلُهُ الْكَلَامُ السَّابِقُ، ولم يَنْقَطِ السَّامِعُ لهذه النُّكْتَةِ، فلمَّا خُولِفَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ عَلِمَ السَّامِعُ أَنَّ هَذِهِ الْمُخَالَفَةَ تَرْمِي إلى غَرَضٍ، كما هو شَأْنُ الْبَلِيغِ في مُخَالَفَةِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ⁽³⁾.

التأخير للتنبيه
على أَنَّهُ أَفْضَلُ
وأبقى على
ما لِلْعِدَّةِ مِنْ
حُرْمَةٍ، وَأَنَّهُ نَادِرٌ
وَقُوعُهُ

(1) الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: 1/458.

(2) ابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 2/452.

(3) المصدر السابق نفسه: 2/453.

حَصَلَ بِتَأْخِيرِ
ذِكْرِ (أَكْنَنْتُمْ)
الْتَّمْهِدُ

وقد زاد ذلك أيضاً بقوله عَقِبَهُ: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ أي: عَلِمَ أَنَّكُمْ لَا تَسْتَطِيعُونَ كِتْمَانَ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ، فَأَبَاحَ لَكُمْ التَّعْرِيزَ تَيْسِيرًا عَلَيْكُمْ، فَحَصَلَ بِتَأْخِيرِ ذِكْرِ ﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ﴾ فائِدَةٌ أُخْرَى؛ وهي التَّمْهِيدُ لقوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾⁽¹⁾.

وفيه طَرَفٌ مِنَ التَّوْبِيخِ؛ لدلالته على عدم صبرهم عن الرِّغْبَةِ فِي الْمُعْتَدَاتِ، وَالسُّكُوتِ عَنْهُنَّ، وَأَيْضًا لِقِلَّةِ التَّثَبُّتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 187].

بلاغة التعبير بلفظ ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾:

وقوله: ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ شَامِلٌ لَذِكْرِ اللِّسَانِ وَذِكْرِ الْقَلْبِ، فَفُيَ الْحَرَجُ عَنِ التَّعْرِيزِ وَهُوَ كَسْرُ اللِّسَانِ، وَعَنِ الْإِخْفَاءِ فِي النَّفْسِ وَهُوَ ذِكْرُ الْقَلْبِ⁽²⁾.

وجه التعبير بـ ﴿أَكْنَنْتُمْ﴾ دون: ﴿كَنْتُمْ﴾:

وقيل: ﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ ولم يقل: أَوْ (كَنْتُمْ)؛ لِأَنَّ الْإِكْنَانَ الْإِخْفَاءَ فِي النَّفْسِ، أَيْ: الْإِخْفَاءَ الْمَعْنَوِيَّ، وَالْكِنُّ هُوَ الْإِخْفَاءُ الْحِسِّيُّ، وَفِي الصَّحَاحِ: كَنْتُ الشَّيْءَ: سَتَرْتُهُ وَصُنْتَهُ مِنَ الشَّمْسِ. وَأَكْنَنْتُهُ فِي نَفْسِي: أَسْرَرْتُهُ⁽³⁾، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَكُنْ صُدُورُهُمْ﴾ [النمل: 74]، وقوله: ﴿بَيِّضٌ مَكْنُونٌ﴾ [الضافات: 49]، وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ فَالْهَمْزَةُ فِي (أَكْنَنْتُمْ) لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الِاسْتِعْمَالَيْنِ.

بيان حذف مفعول من الفعل: ﴿أَكْنَنْتُمْ﴾:

حُذِفَ مَفْعُولُ الْفِعْلِ: ﴿أَكْنَنْتُمْ﴾، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى (مَا) الْمُوصُولَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فِيمَا عَرَضْتُمْ﴾، وَالتَّقْدِيرُ: فِيمَا أَكْنَنْتُمُوهُ فِي أَنْفُسِكُمْ، وَفِي هَذَا الْحَذْفِ تَجَاوُبٌ مَعَ مَدْلُولِ مَادَّةِ الْإِكْنَانِ الَّتِي تَدُورُ حَوْلَ السُّتْرِ وَالْإِخْفَاءِ.

التعبير بهذا
اللفظ شامِلٌ
لذكر اللسان
وذكر القلب

الإخفاء يكون
حسِّيًّا ومعنويًّا،
والهمزة
للتفريق بين
الاستعمالين

حذف المفعول
يتوافق مع دلالة
مادة الإكْنان
التي تدور حول
السُّتر والإخفاء

(1) المصدر السابق نفسه: 2/453.

(2) أبو حنَّان، البحر المحيط: 2/240.

(3) الجوهري، الصحاح: (كن).

بلادة الكناية في لفظ (السّر):

و(السّر) في قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ وقع كناية عن موصوف، وهو النّكاح الذي هو الوطء؛ لأنّه ممّا يُسرُّ، ثمّ عبّر به عن النّكاح الذي هو العقد لأنّه سبّب فيه كما فعل بالنّكاح⁽¹⁾.

وعبّر به ﴿سِرًّا﴾ عن الوطء؛ للإيذان بأنّه ممّا ينبغي أن يُسرَّ به ويكتم، وحمله على الوطء ربّما يؤهم الرّخصة في المحظور الذي هو التّصريح بالنّكاح⁽²⁾، ويذكر السّر ويُرادُ به الجماع، قال امرؤ القيس: أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَاسَةِ الْقَوْمِ أَنَّنِي *** كَبُرْتُ وَأَلَا يُحْسِنُ السَّرَّ أَمْثَالِي⁽³⁾.

وإنّما قيل للزّنا والجماع سرًّا؛ لأنّه يكون في خفاء بين الرّجل والمرأة⁽⁴⁾ فرفع الله الإثم عمّن أراد تزوّج المعتدّة مع التعريض ومع الإكنان، ونهى عن المواعدة التي هي تصرّيح بالتزويج، ورخص سبحانه بهذا؛ لعلّهم تعالى بغلبة النفوس وطمّحها، وضعف البشر عن كبج جماعها.

بلادة جملة الاستدراك:

الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ استثناء مُتَّصِلٌ، والمعنى: لا تواعدوهن نكاحًا بقول من الأقوال، إلا بقول معروف، وهو التعريض⁽⁵⁾. والاستدراك في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ هو عن محذوف دلّ عليه ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ أي: فاذكروهنّ ﴿وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ﴾ نكاحًا، بل اكتفوا بما رخص لكم من التعريض⁽⁶⁾. وبدء الجملة بأداة الاستدراك فيه تأكيد لما

وجه الكناية
التعبير عن
معنى يُستهجن
التصريح به:

رَخَّصَ اللَّهُ
تعالى التعريض
بالرغبة في زواج
المعتدّة؛ لعلّهم
تعالى بغلبة
النفوس
وضعفها

في الاستدراك
تأكيد للكلام
السابق، ومزيد
تنبيه للنفس
بعد افتراق
الفعل

(1) الرّمخشري، الكشّاف: 1/459.

(2) أبو الشعود، إرشاد العقل السليم: 1/232.

(3) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص: 147.

(4) البغوي، معالم التنزيل: 1/164.

(5) السيوطي، نواهد الأبرار: 2/436.

(6) الألوسي، روح المعاني: 2/151.

قبله من كلام، وتبنيه للنفس للانتهاء عن القيام بفعل المواعدة بالسر.

فائدة
الاستدراك
استثناء وجه
المواعدة سرًا من
مطلق الذكر

والاستدراك هنا من قوله: ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾، والذكر يقع على أنحاء وأوجه، فاستدرك منه وجهًا نهى فيه عن ذكر مخصوص، ولو لم يستدرك لكان مأذونًا فيه لاندراجِهِ تحت مُطلقِ الذكر الذي أخبر الله بوقوعه⁽¹⁾.

وجه الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾:

في الاستثناء
تأكيد بأن القول
للعرف هو
المأذون فيه

الاستثناء في الجملة استثناءً مُتَّصِلٌ مِنَ المفعول المطلق، والتقدير: إلا وعدًا معروفًا، وهو التعريض الذي في قوله تعالى: ﴿فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ﴾، فإن القول المعروف من أنواع الوعد، إلا أنه غير صريح، وإذا كان النهي عن المواعدة سرًا، عَلِمَ النهي عن المواعدة جهرًا بالأولى. والقول المعروف هو المأذون فيه، وهو التعريض، فهو تأكيد لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ﴾⁽²⁾.

علة تسمية العهود والأنكحة عهودًا:

سُمِّيَتِ العُهودُ والأنكحة عُهُودًا؛ لِأَنَّ أصلَ العَقْدِ الشَّدُّ، والعهودُ والأنكحة تُسَمَّى عُقُودًا؛ لِأَنَّهَا تُعَقَّدُ وتُوثَّقُ كما يُعَقَّدُ الحبلُ ويُوثَّقُ⁽³⁾.

دلالة النهي بالكناية في قوله: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾:

النهي عن مجرد
الهَمَّ بالعقد
وإرادته نهى
عن العقد، أي:
(الفعل)

إنَّ النهي عن مُجَرَّدِ الهَمِّ بالعقد والعزم عليه الذي هو سبب في الفعل ومُقَدِّمٌ عليه نهى عن العقد، أي: الفعل من باب أولى بطريق الكناية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [الأنعام: 152]، والمعنى: "لا تعزموا وجوب

(1) السيوطي، نواهد الأبيكار: 2/436.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/453.

(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 6/473.

النَّكاح؛ لأنَّ القَصْدَ إليه حال العِدَّة يفيد مزيدَ تحريكٍ من الجانبين بحيث لا يُطابق معه الصَّبْرُ إلى انقضاء العِدَّة⁽¹⁾.

علة النَّصَب بنزع الخافض:

جاء قوله: ﴿عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ منصوبًا بنزع الخافض؛ أي: الجارِّ، فقيل: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ ولم يقل: ولا تعزموا على النِّكَاح؛ لأنَّ ذِكْرَ الْعَزْمِ مبالغةٌ في النَّهْيِ عن عَقْدِ النِّكَاحِ في العِدَّة⁽²⁾.

الإضافة في: ﴿عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ بيانيَّة، والمراد النَّهْيُ على العقد في العِدَّة، أمَّا الْعَزْمُ، والعقد بعدها فَمُبَاحٌ، وكأنَّ الآيةَ الكريمة تُشير إلى أنَّ عُقْدَةَ النِّكَاحِ تَمُرُّ بثلاث مراحل:

مرحلة التَّعْرِيزِ، أي: التَّلْمِيحِ، ومرحلة الْعَزْمِ الَّذِي لا يجوز ولا يستقيم إلَّا بعد انتهاء فترة عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عنها زوجها، ومرحلة العقد. والحكمة من ذلك أن يأخذ كلَّ طرفٍ فرصته للتَّفَكُّيرِ بِرَوِيَّةٍ في هذا الأمر الجادِّ، فإنَّ كان التَّفَكُّيرُ قد هَدَى إلى الْعَزْمِ فَإِنَّ لِلْجَادِّ أَنْ يَتَقَدَّمَ بعد انتهاء العِدَّةِ لِيَعْقِدَ، وإنَّ لم يشعر باطمئنانٍ فله أَنْ يَبْتَعدَ.

إنَّ الغرض من هذا التَّدْرِجِ أخذ الوقت الكافي للتَّدَبُّرِ في الأمر والتَّروُّي فيه؛ لخطورته وشدة أهميَّته، وإعطاء الفرصة للتَّرَاجُعِ إنْ اكْتَشَفَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ في الآخر ما لا يروق له وما يُؤرِّقُه. وكلُّ هذه الخُطوات تدُلُّ على أنَّ الْعَقْدَ لا يكون إلَّا بعزم⁽³⁾.

وجه التعبير بـ﴿حَتَّى﴾، ولفظ ﴿أَجَلَهُ﴾:

أشار قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ إلى غاية النَّهْيِ عن التَّحْرِيمِ، والمعنى: يستمرُّ التَّحْرِيمُ والنَّهْيُ عن عَقْدِ النِّكَاحِ إلى

ذِكْرُ الْعَزْمِ
مبالغةٌ في النَّهْيِ
عن عَقْدِ النِّكَاحِ
في العِدَّة

المراد النَّهْيُ
عن الْعَزْمِ على
العقد في العِدَّة

معنى جملة بلوغ
الأجل استمرار
النَّهْيِ عن عَقْدِ
النِّكَاحِ إلى أن
تنقضي العِدَّة

(1) الفاسمي، محاسن التأويل: 3/618.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/284.

(3) الشعراوي، تفسير الشَّيْخِ الشَّعْرَاوِيِّ: 2/101.

أن تنقضي العِدَّة، وهذا ما دلَّ عليه التعبير بـ ﴿حَتَّى﴾ التي تُفيد زوال الحَظَرِ وارتفاعه، ولفظ ﴿أَجَلَهُ﴾ والمقصود به آخر مُدَّة العِدَّة.

سِرُّ التعبير بلفظ الكتاب:

المُرَاد بلفظ ﴿الْكِتَابِ﴾ هنا وجهان⁽¹⁾: الأوَّل: المكتوب، والمعنى: تَبْلُغُ العِدَّةُ المَفْرُوضَةَ آخِرَهَا، وصارت مُنْقَضِيَّةً، والثاني: أن يكون الكتابُ نَفْسُهُ في معنى الفرض؛ كقوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]، فيكون المعنى حَتَّى يَبْلُغَ هذا التَّكْلِيفُ آخِرَهُ ونهايته. وإنَّما حَسَنَ أن يُعَبَّرَ عن معنى فَرَضٍ، بلفظ (كُتِبَ)؛ لأنَّ ما يُكْتَبُ أَثْبَتُ وأَكْدُ في النُّفُوسِ، وفيه كذلك إشارة إلى ضرورة الالتزام التَّام بتَحْرِيمِ التَّصْرِيحِ بالنِّكَاحِ والعَقْدِ على المُعْتَدَّةِ حتى تَفْرُغَ من عِدَّتِهَا تمامًا، فالتَّعبير عن ذلك بالكتاب فيه استجاشة لعاطفة الإيمان عند المخاطبين بعدم تجاوز ما هو مفروض ومُدَوَّن.

نكتة ابتداء التذييل بلفظ العلم:

ابْتَدِئَ الخطاب بـ ﴿وَأَعْلَمُوا﴾ قَطْعًا لِمِظَنَّةِ التَّسَاهُلِ والتَّأَوُّلِ في هذا الشَّانِ، لِيبْأَيِ النَّاسِ ما شَرَعَ اللهُ لَهُم عن صفاءِ سريرةٍ مِنْ كُلِّ دَخَلٍ وحيلةٍ⁽²⁾.

بيان التهديد، والوعيد في مختتم الآية:

حُتِمَتِ الآيةُ بالتهديد والوعيد والتحذير في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ المعطوف على قوله ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾، وهو تنبيهٌ على أنَّه تعالى لما كان عالمًا بالسِّرِّ والعلانية، وَجَبَ الحَذَرُ في كُلِّ ما يَفْعَلُهُ الإنسانُ في السِّرِّ والعلانية⁽³⁾.

إيثار لفظ الكتاب
استجاشة
عاطفة الإيمان
عند المخاطبين
بعدم تجاوز
ما هو مفروض
ومُدَوَّن

الخطاب
بـ (واعلموا) قَطْعَ
لِمِظَنَّةِ التَّسَاهُلِ
والتَّأَوُّلِ

وجه الوعيد
التنبيه على
وجوب الحذر
في كُلِّ ما يَفْعَلُهُ
الإنسانُ في السِّرِّ
والعلانية

(1) الرَّايزي، مفاتيح الغيب: 6/133.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/456.

(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 6/473.

وجه التحذير
قَرْن الأحكام
بالموعظة ترهيبًا
وترغيبًا للتأكيد
على تمثّلها

التعبير
بالاسمية تأكيدًا
لعلمه تعالى
بضعف النفس
البشرية

عُدِلَ إلى إظهار
الاسم الجليل؛
لإدخال الرّوعة
والمهابة على
النّفوس

التّعبير بصيغة
المبالغة (غفور)
ترغيبًا في
التوبة، لدوامها
منه تعالى

التّحذيرُ في ختام هذه الآية الكريمة راجعٌ إلى الأحكام التي تقدّمت من التّعريض وغيره، وقد وَرَدَ على سُنَنِ القرآن الكريم في قَرْن الأحكام بالموعظة ترغيبًا وترهيبًا تأكيد التّمسّك بها وتنفيذها والمحافظة عليها⁽¹⁾.
سِرُّ التّعبير بالجملة الاسمية في التّذييل:

خُتِمَت الآية الكريمة بتذييل مُتَضَمِّن وعدًا بالمغفرة وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ لِمَنْ عَزَمَ ولم يَفْعَلْ خَشْيَةً مِنَ اللَّهِ تعالى، ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يُعَاجِلُكُمْ بالعقوبة. وثبات التّعبير بالجملة الاسمية تأكيد لعلمه تعالى بضعف النّفس البشرية في بعض الأحيان، وأنّه لا يُعَاجِلُ بالعقوبة، ويُعْطِي الفرصة للتّوبة؛ لأنّه هو الغفور الحليم وفي ثبات هذين الوصفين فيه تعالى ترغيبٌ بالتّوبة، والإنابة.

عِلَّةُ الْعُدُولِ عَنِ الْإِضْمَارِ إِلَى الْإِظْهَارِ:

عُدِلَ عن إضمار الاسم الجليل إلى إظهاره في قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، حيث كان الظّاهر أن يُقَالَ: واعلموا أنّ غفور حليم؛ لإدخال الرّوعة والمهابة على النفوس⁽²⁾.

قصدية التعبير عن مغفرته تعالى بصيغة المبالغة:

قال البقاعي: "ولما كان الغالب على أحوال البشر أن حليمهم إذا غضب لا يغفر، وإن عفا كان عفوهم مكدرًا، قال تعالى: ﴿غَفُورًا ۝﴾ [الإسراء: 44] مشيرًا بصيغة المبالغة إلى أنه على غير ذلك ترغيبًا في التوبة"⁽³⁾. بما تحمله الصيغة من معنى الدّوام.

❖ الْفُرُوقُ الْمُعْجَمِيَّةُ:

التّعريض والكناية:

التّعريض أخفى من الكناية؛ لأنّ الكناية عُدُولٌ عَنِ الذّكْرِ

(1) محمّد رشيد رضا، تفسير المنار: 2/428.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 1/233.

(3) البقاعي، نظم الدّرر: 11/428.

الأَخْصَّ إِلَى ذِكْرِ يُدُلُّ عَلَيْهِ، وَالتَّعْرِيزُ دَلَالَةٌ عَلَى شَيْءٍ لَيْسَ لَهُ فِيهِ ذِكْرٌ، كَقَوْلِكَ: مَا أَقْبَحَ الْبُخْلُ! تُعَرِّضُ بَأَنَّهُ بُخِيلٌ، وَالْكِنَايَةُ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتَهُ وَضَرَبْتَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَذَكَرَ اسْمَهُ⁽¹⁾.
 أَوْ أَنَّ الْكِنَايَةَ أَنَّ تَذَكَرَ الشَّيْءَ بِذِكْرِ لَوَازِمِهِ، كَقَوْلِكَ: فُلَانٌ عَرِيضُ الْقَفَا، وَفُلَانٌ طَوِيلُ النَّجَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ، وَفُلَانَةٌ نَوَّومُ الضُّحَى. وَالتَّعْرِيزُ أَنَّ تَذَكَرَ كَلَامًا يَحْتَمِلُ مَقْصُودَكَ وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ مَقْصُودِكَ، إِلَّا أَنَّ قَرَأْتَ أَحْوَالِكَ تُؤَكِّدُ حَمْلَهُ عَلَى مَقْصُودِكَ.

(1) الْأَزْهَرِيُّ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ، وَالرَّاعِبُ، الْفُرْدَاتُ، وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ: (عَرَضَ).

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث، سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1444هـ - 2023م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2023م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم

الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.

مج. 3 ، 800 صفحة ؛ 24x17 سم.

ردمك : 5-54-798-9948-978

يشتمل على ارجاعات ببيوجرافية.

مج. 3 : سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-

ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

التقييم الدولي : 5-54-798-9948-978

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-1789539 بتاريخ 2023/03/10م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية : E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري

الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»